يمتد على مساحة 2,5 مليون متر مربع.. والطابع الهندسي والعمراني مستوحى من تراث منطقة عسير وتاريخها العريق

ولي العهد السعودي يطلق شركة «اردارا».. وتطوير «وادي أبها» باكورة المشاريع

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان

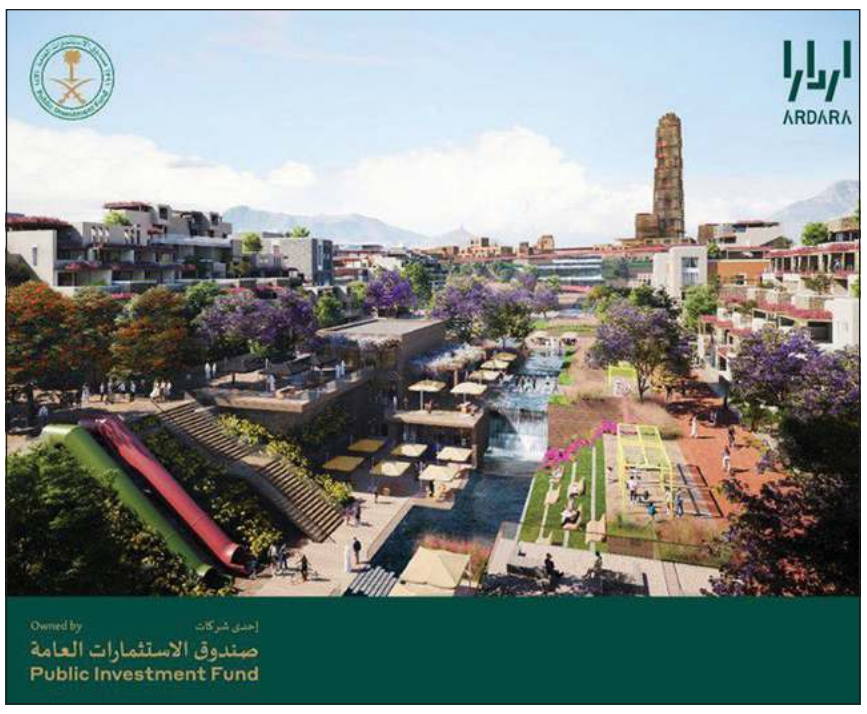

وأس: أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق شركة «اردارا» بهدف تطوير مشروع «وادي أبها» في منطقة عسير باكورة مشاريع الشركة، لتكون مركزا حضريا ووجهة سياحية جاذبة للزائرين محليا وعالميا بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وسيعتمد مشروع «الوادي»، الذي يمتد على مساحة تبلغ 2,5 مليون متر مربع، الطابع الهندسي والعمراني المستوحى من تراث منطقة عسير وتاريخها العريق، حيث سيراعي المشروع معايير الاستدامة، ورفع مستوى جودة الحياة، عبر توفير أكثر من 30٪ من مساحة المشروع كمساحات خضراء مفتوحة، و16 كم من الوجهات المائية تمتد على نطاق المشروع، و17 كم من المسارات الرياضية والأنشطة الثقافية والمجتمعية.

وستعمل الشركة على تطوير خمس مناطق رئيسية بطابع متفرد، حيث تضم المرحلة الأولى خلال السنوات الـ 3 المقبلة خيارات من السكن والضيافة والترفيه بما في ذلك 2000 خيار سكني متنوع ما بين الشقق والفلل الراقية والعصرية، بالإضافة إلى الفنادق الفاخرة والمساحات التجارية ومناطق الأعمال المصممة وفق أعلى المستويات بما يتناسب مع هويتها وإرثها التاريخي.

وتهدف الشركة إلى توفير العديد من الفرص للمستثمرين المحليين والدوليين في العديد من القطاعات بما في ذلك الضيافة والفنون والثقافة والغذاء والزراعة، وتجارة التجزئة، والترفيه، بما يسهم في بناء الشراكات مع القطاع الخاص.

ويأتي إطلاق شركة «اردارا» تماشيا مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة الهادفة لإطلاق قدرات القطاعات الواعدة في المملكة، ومنها قطاع السياحة والترفيه، وتعزيز جهود المملكة في تنويع مصادر الدخل.

وسيسهم المشروع في دعم الناتج المحلي غير النفطي بأكثر من 19 مليار ريال سعودي حتى عام 2030 واستحداث آلاف الوظائف لأبناء المنطقة وسكانها بحلول عام 2030، بالإضافة إلى انسجامه مع مستهدفات إستراتيجية منطقة عسير «قمم وشيم»، التي أعلن عنها سمو ولي العهد عام 2021.

المشروع يسهم في دعم الناتج المحلي غير النفطي بأكثر من 19 مليار ريال سعودي حتى عام 2030

5 محاور للجهود الصينية ـ الكويتية المشتركة خلال المرحلة المقبلة

خالد مهدي: الكويت أول دولة في الشرق الأوسط استجابت لمبادرة الحزام والطريق الصينية

علي إبراهيم

قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي، إن العلاقات الصينية ـ الكويتية أكثر من متميزة، وان الكويت هي أول دولة في الشرق الأوسط استجابت لمبادرة الرئيس الصيني الحزام والطريق في 2014، وكان هذا الالتزام الأدبي للمبادرة والذي تبعه العديد من المشاورات والاتفاقيات.

وأضاف مهدي في كلمة له خلال ندوة البناء المشترك عالي الجودة لـ«الحزام والطريق» بين الصين والكويت، والتي عقدتها السفارة الصينية، مساء أول من أمس، أن باكورة هذه الاتفاقيات كانت بالزيارة الاخيرة لسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد إلى الصين، حيث تم توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي ستأخذ مبدأ التنفيذ.

ولفت مهدي إلى أن هناك سؤالا يتم طرحه دائما حول مدى جدية الجانب الكويتي تجاه الدخول في المبادرة؟

وقال «أؤكد للجانب الصيني أن الاتفاقيات الاخيرة التي تم توقيعها أدخلتنا في جو كبير من الجدية للتنفيذ، وهو ما ستتحرك فيه الكويت مع الصين نحو تنفيذ هذه الاتفاقيات، ولهذا جاءت اتفاقيات في مجالات محددة ولم تكن إطارية شمولية فقط».

وتحدث مهدي عن الديبلوماسية الثقافية، مبينا ان التبادل الثقافي هو جزء لا يتجزأ من مبادرة الحزام والطريق ويعزز بيئة ترابط بناء على فكرة المبادرة، ولفت الى ان اللوجستيات هي جزء من المبادرة ولكنه ليس الجزء الرئيسي فقط وهو مشروع عالمي على مستوى دول العالم التي تسعى إلى خلق ترابط يعود بالفائدة على الجميع، مبينا انه بقراءات بسيطة في فلسفة وضع المبادرة بين أنها قائمة على الفائدة المشتركة ما جعل فترة الـ 10 سنوات منذ اطلاق المبادرة تشهد نجاحات متتالية.

بدوره، قال القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة جمهورية الصين الشعبية المستشار ليو شيانغ، إن الصين على استعداد للعمل مع الجانب الكويتي لدفع البناء المشترك لـ «الحزام والطريق» على المدى البعيد، وخلق مستقبل أفضل للعلاقات الصينية ـ الكويتية.

وأشار في كلمته إلى أن الشهر الماضي شهد عقد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد والرئيس الصيني شي جينبينغ اجتماعا تاريخيا في مدينة هانغتشو الصينية، إذ رسما خريطة طريق لتعميق الشراكة الاستراتيجية والبناء المشترك لـ «الحزام والطريق» بجودة عالية بين البلدين.

وأكد أن الندوة هي خطوة لتنفيذ مخرجات لقاء الزعيمين، إذ يجب على الجانبين بذل الجهود المشتركة في المرحلة القادمة في نطاق المجالات الـ 5 التالية:

1 ـ تعزيز تنسيق السياسات، إذ علينا تنفيذ التوافقات المهمة التي توصل إليها قادة البلدين ونتائج القمة الصينية ـ العربية الأولى والقمة الصينية ـ الخليجية الأولى، والعمل معا على تعزيز تنفيذ مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية، وتعزيز المواءمة بين رؤية «كويت جديدة 2035» ومبادرة «الحزام والطريق»، وتنفيذ الخطة الخمسية للتعاون الثنائي بين الصين والكويت للسنوات 2024ـ2028.

2 ـ تحسين ترابط البنى التحتية، بما في ذلك «الترابط الصلب» بين البنية التحتية مثل السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ وشبكات الانترنت، وأيضا «الترابط الناعم» بين القواعد والمواصفات والتكنولوجيا وغيرها.

3 ـ تعميق تواصل الأعمال، علينا تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية والحوكمة البيئية والاقتصاد الرقمي وغيرها من المجالات، وعلينا أن نخلق معا بيئة سوقية عادلة وشفافة وغير تمييزية، وعلينا دفع إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج بشكل مبكر، والارتقاء بمستوى تيسير الاستثمار والتجارة من خلال آلية اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الصين والكويت.

4 ـ تسريع تداول الأموال، إذ علينا مواصلة تعميق التعاون المالي، وتوطيد نتائج التعاون مثل تبادل فتح فروع مصرفية لبنوك كلا البلدين، وتعزيز تطور شبكة «يونيون باي» (UnionPay) في الكويت وترابطها مع البنوك الكويتية، وتعزيز سبل تعاون الصناديق السيادية.

5 ـ تعزيز تفاهم الشعوب، إذ علينا تعزيز التبادل ثقافيا وحضاريا، وتوسيع التعاون في التعلم اللغوي والصحة، وتوفير المزيد من التسهيلات لتبادل الأفراد بين البلدين، وسنشجع الشركات الصينية على المشاركة في بناء المشاريع المتعلقة بمعيشة الشعب في الكويت، كما نأمل أن يواصل الجانب الكويتي دعمه لاستراتيجية النهوض بالقرى والأرياف الصينية.

إن البناء المشترك لـ«الحزام والطريق» ركيزة رئيسية لمجتمع المستقبل المشترك للبشرية، وانه على مدى العقد الماضي، وقعت الصين على وثائق تعاونية لمبادرة «الحزام والطريق» مع ما يزيد على 150 دولة وأكثر من 30 منظمة دولية، إذ يتم تشكيل شبكة بنية تحتية متعددة الطبقات ومتعددة المستويات، على أساس إطار ستة ممرات، وستة طرق، وبلدان وموانئ متعددة».

د. خالد مهدي وليو شيانغ خلال فعاليات الندوة (متين غوزال)

40٪ مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي

قال ليو شيانغ إن الصين تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة الأولى من حيث إجمالي تجارتها الخارجية، فضلا عن أن الصين تعد رائدة عالميا في استخدام الاستثمار الأجنبي، وترتقي قدراتها الابتكارية والتنافسية الدولية باستمرار، وقد تجاوز متوسط مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي 30٪ خلال الفترة ما بين 2013 و2019، وبلغ هذا الرقم نحو 40٪ من 2020 إلى 2022.

الكويت سابع أكبر مصدر للنفط

قال إن الكويت أصبحت سابع أكبر مصدر لواردات النفط الخام للصين، كما أنشأت الهيئة العامة للاستثمار ثاني مكتب استثمار خارجي للهيئة في مدينة شنغهاي، وأصبحت الصين ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في الكويت، كما يعد مبنى المقر الجديد لبنك الكويت المركزي، ومدينة صباح سالم الجامعية، ومصفاة الزور، ومشروع البنية التحتية لمدينة جنوب المطلاع، والطريق الدائري السابع، مشاريع نموذجية للتعاون العملي بين الصين والكويت، وعلاوة على ذلك فقد أصبح المركز الثقافي الصيني في الكويت أول مركز ثقافي صيني في منطقة الخليج.

الصين أكبر شريك تجاري للكويت

أشار ليو شيانغ إلى أنه على مدى العقد الماضي، دفع بناء «الحزام والطريق» بشكل شامل تنمية العلاقات بين الصين والكويت، إذ أقاما الشراكة الاستراتيجية بينهما، وتعد الصين أكبر شريك تجاري للكويت لمدة 7 سنوات متتالية، حيث وصل حجم التجارة الثنائية إلى مستوى قياسي بلغ 31,48 مليار دولار في عام 2022.

30٪ ارتفاعاً في السيولة.. و5 أسهم قيادية تستحوذ على 50٪ من الإجمالي

400 مليون دينار مكاسب للبورصة.. مدفوعة بالزخم الشرائي على «القيادية»

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة أمس على ارتفاع كافة مؤشراتها، إذ بلغت مكاسب مؤشر السوق الأول امس 71,3 نقطة بنسبة 0,99٪ ليصل إلى 7252 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,13٪ مضيفا 61,4 نقطة ليصل إلى 5495 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,02٪ بمكاسب 67,1 نقطة ليصل إلى 6636 نقطة.

وختمت جلسة التداولات بارتفاع القيمة السوقية التي حققت 400 مليون دينار مكاسب بنسبة زيادة 1٪ لتبلغ 39,226 مليار دينار ارتفاعا من 38,826 مليار دينار بجلسة افتتاح الأسبوع أول من امس.

وجاء ارتفاع القيمة السوقية على وقع عودة الزخم الشرائي على الأسهم القيادية في عدد من القطاعات وخاصة في قطاع البنوك الذي ساهم في ارتفاع السوق بشكل عام بجلسة امس، حيث ارتفع مؤشره الوزني 1,3٪ متصدرا 9 قطاعات باللون الأخضر.

وساهم في عودة السوق لدائرة المكاسب، التراجع اللافت في أسعار الكثير من الأسهم سواء بالسوق الأول والرئيسي، كما عزز من الإقبال الشرائي ارتفاع أسعار النفط الكويتي الذي تجاوز 90 دولارا للبرميل.

وكان لافتا ارتفاع السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 30٪ بمحصلة 37 مليون دينار مقابل 28,5 مليون دينار أول من امس، وحظيت 5 أسهم قيادية بنحو 50٪ من إجمالي السيولة، تصدرها سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 8,2 ملايين دينار، تلاه «الوطني» بـ 5,3 ملايين دينار، ثم «زين» بـ 2,3 مليون دينار، و«الدولي» بـ 1,4 مليون دينار، و«أجيليتي» بـ 1,3 مليون دينار. فيما استقرت احجام التداول عند 139 مليون سهم، وجاء بصدارة الأسهم الأكثر تداولا أمس «صكوك» بـ 12,2 مليون سهم، تلاه «بيتك» بـ 11,5 مليون سهم.

ومع عودة الإقبال الشرائي للأسهم، ارتفعت القيمة السعرية لأسهم 78 شركة، مقابل تراجعها لأسهم 27 شركة، واستقرت أسهم 13 شركة، ولم يجر التداول على أسهم 32 شركة.

«كونستراكشن ويك» أكدت أنها تشكل تهديداً واضحاً لقطاع البناء والتشييد

509 مليارات دولار حجم تجارة السلع المقلدة.. سنوياً

محمود عيسى

ذكرت مجلة كونستراكشن ويك أن المنتجات المقلدة والمقرصنة تمثل نشاطا تجاريا كبيرا وتستحوذ في الوقت الحاضر على 3,3٪ من التجارة العالمية، في ضوء التقارير التي تشير إلى أن قيمة هذه السلع غير القانونية والتي يتم استيرادها عبر دول العالم تصل إلى 509 مليارات دولار سنويا.

وقالت المجلة انه في غمرة التهديد الذي تشكله السلع المقلدة في صناعة البناء والتشييد، بات من الضروري التأكيد على الأهمية القصوى لاختيار المنتجات الأصلية ذات العلامات التجارية العالمية المعروفة.

وذكرت انه عندما يتعلق الأمر بقطاع البناء، فإن مواد وأدوات البناء المقلدة تشكل مصدر قلق كبير بوجه خاص، حيث تؤكد الأبحاث التي يمولها معهد صناعة البناء أن السلع المقلدة تشق طريقها إلى سلاسل التوريد ومن ثم استخدامها في مشاريع البناء الكبرى، وفي حين تعتبر الصين البلد المصدر الأكثر شيوعا لهذه المنتجات، فإن الشرق الأوسط من ناحية أخرى يعد من بين الوجهات الأكثر شيوعا في استقبالها. واستشهدت المجلة بما أعلنته الإمارات عن اكتشافها ذات مرة أحد أكبر مستوردي الأدوات المقلدة في الشرق الأوسط عندما تمت مصادرة 150 ألف قطعة من الأدوات اليدوية والكهربائية المقلدة، بما في ذلك منتجات تحمل أسماء مزيفة لماركات عالمية معروفة. وجاء في التحليل أن انتشار السلع المقلدة في مشاريع البناء نظرا لارتباطها بالسلامة العامة يعتبر أمرا مثيرا للقلق، وفي حين أن المنتجات الأصلية ذات العلامات التجارية تخضع لعمليات تطوير واختبارات صارمة للتأكد من تلبيتها معايير ضمان الجودة والسلامة الصارمة، فإن المنتجات المقلدة الرخيصة لا تتعارض مع قانون براءات الاختراع فحسب، بل إنها لا تلبي معايير ضمان الجودة والسلامة. ويمكن أن تختلف المعايير المفضلة في الشرق الأوسط من مشروع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولهذا السبب فمن الضروري أن تحم ل المنتجات الأصلية علامات تجارية واضحة، على ان يتم اختبارها واعتمادها بواسطة المعايير العالمية المعتمدة، وهي متاحة فقط من خلال الوكلاء المعتمدين في المنطقة.